



PROVISIONAL

A/32/PV.66
11 November 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد موجسوف (يوغوسلافيا)

- التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخامسة [٩٨]
 - تعيينات لملء الشواغر في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة :
 - (أ) اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة [١٠٧ (أ)] ؛
 - (ب) مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخامسة [١٠٧ (ج)] ؛
 - (ج) المحكمة الإدارية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة [١٠٧ (هـ)] .
- المحتويات / . .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room A-3550 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72391/A

١- أ

- مسائل الموظفين : تقرير اللجنة الخامسة [١٠٨]
- اعادة الأعمال الفنية الى البلدان التي جرّدت من ملكيتها [٢٦] : (تابع)
 - (أ) تقرير الأمين العام ؛
 - (ب) مشروع قرار .
- التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية [٢٦] : (تابع)
 - (أ) تقرير الأمين العام ؛
 - (ب) مشروع قرار .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٤٥

نظر البنود ٩٨ ، ١٠٧ (أ) ، (ج) ،
و (د) و ١٠٨ من جدول الأعمال

التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الاول)

(A/32/330)

تعيينات لملء الشواغر في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة :

(أ) اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة الخامسة (A/32/291) ؛

(ب) مجلس مراجعي الحسابات : تقرير اللجنة الخامسة (A/32/293) ؛

(ج) المحكمة الادارية للامم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (A/32/295) .

مسائل الموظفين : تقرير اللجنة الخامسة (A/32/314)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أطلب من مقرر اللجنة الخامسة ، السيد بلييف

من جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ان يقدم التقارير الخمسة في بيان واحد .

قدم السيد بلييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) مقرر اللجنة الخامسة ، تقارير

اللجنة (A/32/330, A/32/291, A/32/293, A/32/295, و A/32/314) ثم تحدث على النحو التالي :

السيد بلييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ، مقرر اللجنة الخامسة ،

(الكلمة بالروسية) : اتشرف ، نيابة عن اللجنة الخامسة ، بأن اقدم التقارير التي تحتوى على

توصيات اللجنة الخامسة من أجل النظر فيها والموافقة عليها من جانب الجمعية العامة .

ان الجزء الاول من التقرير بشأن البند ٩٨ من جدول الاعمال وهو بعنوان " التقارير المالية

والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات " وهو الوارد في الوثيقة A/32/330 . ان الفقرة ١١ من

التقرير تتضمن مشروع قرار أعدته اللجنة بدون اعتراض .

وان التقرير الخاص بالبند ١٠٧ (أ) يشير الى الانتخابات لملء الشواغر في اللجنة

الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، والتي عقدت في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، وقد وردت في

الوثيقة A/32/291 . ان الفقرة ٣ من ذلك التقرير تبين ان اللجنة قد قررت بالا جماع الاستغناء عن

التصويت السري ، نظرا لأنه يوجد ستة مرشعون لستة مناصب شاغرة . ان اللجنة الخامسة توصي بتعيين خمسة مرشحين لمدة ثلاثة أعوام تبدأ من أول كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، ومرشح واحد لمدة تبدأ من ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ حتى ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ . ان هذه التوصية قد وردت في الفقرة هـ (أ) و (ب) من التقرير .

أما تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠٧ (ج) من جدول الاعمال الخاص بتعيينات لمك الشواغر في مجلس مراجعي الحسابات فقد وردت في الوثيقة A/32/293 . ونتيجة للاقتراح السري الذي تم بشأن هذه المسألة بتاريخ ٤ تشرين الثاني /نوفمبر هذا العام ، فان النتائج قد وردت في الفقرة ٤ من تلك الوثيقة .

وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها ، الجمعية العامة بتعيين المراجع العام من بنغلاديش كعضو في مجلس مراجعي الحسابات لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول تموز/ يوليه ١٩٧٨ . أما تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٠٧ (هـ) من جدول الاعمال ، والخاص بالتعيينات في المحكمة الادارية للام المتحدة ، فقد ورد في الوثيقة A/32/295 .

ولقد أشارت الفقرة ٤ من ذلك التقرير أن اللجنة في ١٤ تشرين الاول /اكتوبر من هذا العام ، قد وافقت بالتزكية على أن توصي الجمعية العامة بتعيين السيد فرانسيس بليمبتون ، والسير روجر بنشام ستيفنس كعضوين في المحكمة الادارية للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ . وقد وردت هذه التوصية في الفقرة ٥ من التقرير .

أما فيما يتعلق بالبند ١٠٨ وعنوانه " مسائل الموظفين " فأتشرف بأن أقدم تقرير اللجنة الخامسة الذي ورد في الوثيقة A/32/314 . وفيما يتعلق بالفقرة (أ) من البند ١٠٨ الخاصة بتكوين الامانة العامة ، فقد قررت اللجنة بالاجماع بأن توصي بالموافقة على مشروع القرارين (ألف وباء) الواردين في الفقرة ١٦ من تقريرها . وفيما يتعلق بمشروع القرار (ألف) فقد أعلن السيد مندوب الولايات المتحدة الامريكية بأنه لم يشترك في اتفاق الرأي . أما ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فقد قال : لو أنه كان قد تم تصويت على مشروع القرار ، فان وفد بلاده كان سيمتنع عن التصويت . وفيما يتعلق بمشروع القرار (باء) ، فانه بعد أن أعلن رئيس اللجنة اتفاق الرأي ، ذكر كل من مندوبي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، أن وفد بلاده لم يشترك في اتفاق الرأي .

أما فيما يتعلق بتوصية اللجنة الخامسة بشأن الفقرة (ب) من البند ١٠٨ والخاصة بالمسائل الاخرى للموظفين ، فقد وردت في الفقرة ١٧ من التقرير . انني آمل بأن هذه التوصيات التي وردت في هذه التقارير الخمسة للجنة الخامسة ، سوف توافق عليها الجمعية العامة .

بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) هل لي أن أدعو الآن السادة الاعضاء الى أن يبحثوا القسم الاول من تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ٦٨ من جدول الاعمال وعنوانه " التقارير المالية والحسابات وتقارير مجلس مراجعي الحسابات " ، وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/32/330 .
والآن سوف نتخذ قرارا بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة (١١) من تقريرها الوارد في الوثيقة A/32/330 .

ولما كانت اللجنة الخامسة قد وافقت على مشروع القرار دون أي اعتراض ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار . (قرار ١٦ / ٣٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من دراسة البند الاول من جدول اعمالنا لجلسة بعد ظهر اليوم . ، الآن فان الجمعية العامة سوف تبحث تقارير اللجنة الخامسة الخاصة بالبند الفرعية (أ) ، (ج) ، (د) من البند ١٠٧ من جدول الاعمال وعنوانه " تعيينات لملء الشواغر في عضوية الهيئات الفرعية للجمعية العامة " .

وسوف تتخذ الجمعية العامة الآن قرارا بشأن توصيات اللجنة الخامسة .
والتقرير الاول في اطار البند ١٠٧ يتعلق بالشواغر في عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وقد وردت توصية اللجنة الخامسة في الفقرة (هـ) من الوثيقة A/32/291 .
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟
اعتمدت التوصية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى التقرير الخاص بالشواغر في مجلس المراجعين ، وقد وردت توصية اللجنة الخامسة في هذا الشأن في الفقرة هـ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/32/293 .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟
اعتمدت التوصية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى التقرير الخاص بالشواغر في عضوية المحكمة الادارية للامم المتحدة . ولقد وردت توصية اللجنة الخامسة في هذا الشأن في الفقرة هـ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/32/295 .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية ؟

اعتمدت التوصية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد مندوب كولومبيا الذي يريد أن يتحدث في هذه المرحلة .

السيد لاسكارو (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان تعليلي للتصويت خاص بالفقرة (ج) من البند ١٠٧ من جدول الاعمال ، المتعلقة بملء الشواغر في مجلس مراجعي الحسابات . ويود وفد كولومبيا أن ينتهز هذه الفرصة ليعبر عن شكره باسم حكومته للأمانة العامة للامم المتحدة على تعاونها الوثيق والفعال الذي قدمته لكولومبيا عندما كانت عضوا في مجلس مراجعي الحسابات . ونود مرة أخرى أن نهني بحرارة حكومة بنغلاديش لانتخابها في هذا المجلس مكان كولومبيا ، ونحن نتمنى لها تمام النجاح في مهمتها التي ستضطلع بها ابتداءً من تموز/ يوليه ١٩٧٨ .

السيد قيصر (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أشكر الجمعية العامة للأمم المتحدة للشرف الكبير ، الذي حصل عليه وفد بلادي . ومراجعتها العام ، الذي انتخب مراجعنا للأمم المتحدة . ونحن متأثرون كل التأشير لهذه الثقة التي أبدىتموها فينا ، ولهذا الشرف الكبير الذي أوليتموه لنا .

أود اغتنام هذه المناسبة ، لأقدم للمراجعين الآخرين في الأمم المتحدة رغبتنا في التعاون الخالص معهم لانجاز مهامنا ، وفقا للتقاليد الفنية للأمم المتحدة .
كذلك أود أن أعرب ، بالأصالة عن وفد بلادي ، عن امتناننا للخدمات الكبرى ، التي قدمها المراجع العام لكولومبيا ، الذي شغل هذا المنصب على نحو مرموق عددا من السنين . ان مراجعنا العام سوف يستشير ، ويسترشد بأرائه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهت الجمعية من دراستها للبند الثاني من جدول أعمالنا لجلسة بعد ظهر اليوم .
ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالبند ١٠٨ من جدول الأعمال ، المعنون " قضايا الموظفين " ، المتضمن في الوثيقة A/32/314 .
ان الجمعية سوف تتخذ قرارا بشأن مشروعات القرارات ، التي أوصت بها اللجنة الخامسة في الفقرة ١٦ من تقريرها (A/32/314) .
ننتقل أولا الى مشروع القرار ألف . لقد أوصت اللجنة بالموافقة على مشروع القرار باتفاق الآراء . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

واعتمد مشروع القرار (قرار ٣٢ / ألف)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار باء . لقد وافقت اللجنة على مشروع القرار باء باتفاق الآراء . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تحذو ونفس الحذو ؟

ووفق على مشروع القرار باء (قرار ٣٢ / باء)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أعطى الكلمة الآن للسيد ممثل الولايات المتحدة ، الذي يريد تعلييل تصويته بشأن هذا البند .

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : انني آسف لأن الولايات المتحدة تعذر عليها أن تؤيد القرارين ألف وباء في الوثيقة A/32/314 ، عندما بحثتها اللجنة الخامسة ، بسبب الإشارة الى القرار ٢٦/٣١ . ان القرار ٢٦/٣١ له جوانب طيبة كثيرة يمكن أن يؤيدها وفد بلادي ، الا أن موقفنا مازال كما هو بشأن العناصر التي لا يمكن أن نؤيدها .

السيد ريلبي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي ، لم يعترض على اتفاق الرأي حول مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة لدى الجمعية في الوثيقة A/32/314 . وان موقفنا بشأن القرار ٢٦/٣١ لم يتغير . لقد اعترضنا على الفقرة الثانية من هذا النص في العام الماضي ، وامتنعنا عن التصويت على القرار ككل . الا أننا أوضحنا في ذلك الحين أننا كنا نؤيد الكثير مما يحتويه . وان بعض الاشارات الى القرار ٢٦/٣١ في مشروع القرارين الجديدين يسببان لنا صعوبات كبيرة . ومن ثم فان وفد بلادي يريد أن يسجل أنه لو تم التصويت على مشروع القرارين لكنا قد امتنعنا عن التصويت على كل منهما .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أدعو الآن الممثلين الى بحث توصيات اللجنة الخامسة الواردة في الفقرة ١٧ من تقريرها في الوثيقة A/32/314 . لقد وافقت اللجنة على التوصية بدون اعتراض . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تريد أن تحذو ونفس الحذو .
وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهت الجمعية بذلك من دراسة البند ١٠٨ من جدول الأعمال .

نظر البند ٢٦ من جدول الأعمال

مواصلة المناقشة العامة

اعادة الأعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها :

- (أ) تقرير الأمين العام (A/32/203) .
- (ب) مشروع قرار (A/32/L.18/Rov.1) .

A/32/PV.66

السيد الشيباني (الجماهيرية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، لا يفرب عن
بال أحد منا بأن التراث الثقافي ، في أوسع معانيه ، هو الأرضية التي تنطلق منها أي أمة لبناء
حاضرها ومستقبلها وعندما أتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (٣١٨٧) في دورتها
(الثامنة والعشرين) وما سبق هذا القرار وما تلاه من قرارات في الدورات اللاحقة ، ليعكس اهتمام
المجتمع الدولي بقضية التراث الثقافي وأهمية الحفاظ عليه .

وفي الوقت الذي يعبر فيه وفد الجماهيرية عن ارتياحه لأن يطرح البند (٢٦) من جدول الأعمال والخاص " باعادة الأعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها " ، فانه يبدى ، في الوقت نفسه ، أسفه لعدم حدوث أى تقدم ملموس في تنفيذ قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن .

ان مسألة اعادة الأعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها ، تضعها شعوب العالم الثالث في بؤرة اهتمامها ، وتعلق عليها أهمية كبيرة لأنها كانت تعاني من نير الاستعمار بكافة أشكاله ، وعندما تخلصت من الاستعمار ورحل الى غير رجعه ، كان قد اقتترف جريمة نهب وسرقة لأعمالها الفنية ، وأساء اساءة بالغة الى تراثها الثقافي ، وشوه بذلك معالمها الحضارية . ونحن في الجماهيرية العربية الليبية ، لا زلنا نعاني من الآثار السلبية للسلوك الاستعماري المشين تجاه تراثنا الثقافي ، فليبيا على مر العصور مرت بأعظم الحضارات ، وخير شاهد على ذلك ما تبقى لنا من آثار ما زالت موجودة لدينا ، تتمثل في المدن الأثرية المتكاملة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وفي صحرائنا وتتمثل - أيضا - في المخطوطات ، والرسومات ، والقطع المتحفية ، والأشياء الفنية . الا أن الاستعمار قبل أن يغادرنا ، بعد فترة كفاح مريرة ، عمل على نهب هذه الآثار ، واحتفظ بها لنفسه في متاحفه الأثرية ، وتناسى أنها احدى معالم نهضتنا ، التي شيدت على أرضنا ، والتي يجب أن تعود اليها لنستشف منها ما كانت عليه ليبيا عبر التاريخ ، ولتستمد منها ثقافة نحن في أشد الحاجة لمعرفة ، واستمرارا لثقافتنا الحاضرة . وان الجماهيرية العربية الليبية ، بعد أن قامت بمطية جرد كامل لآثارها الموجودة لديها ، تبين لها بأن هناك آثار فنية قد سرقت منها ، وأن شعب الجماهيرية ليشعر بالحسرة والأسف ، عندما يتنقل أبناءه الدارسون بين المتاحف الأجنبية لكي يطلعوا على تراثهم الثقافي ، بدلا من أن يقوموا بدراسته ، وهم في بلادهم وتراثهم متكامل بين أيديهم .

لقد تحدث الأخ العقيد معمر القذافي عن هذه القضية في مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز ، الذي عقد بمدينة الجزائر وأقتبس :

" نتكلم عن الاستعمار ونحن نعاني من آثار الاستعمار ، ولا بد من أن نعلن معركة ضد سرقة هذه الآثار ، نحن وقفنا تحت نير الاستعمار في حروب سابقة ، ومعنى هذا أن رقعة كبيرة من أرضنا في العالم الثالث وقعت تحت الاستعمار ، والنتيجة أن تراثنا ، وتاريخنا ، ومخطوطاتنا موجودة في متاحف دول الاستعمار . هذه نتيجة لتلك الهجمة الاستعمارية . هل نسكت على نتائج تلك الهجمة وهل سنكون عرضة مرة أخرى لهذه السرقة ؟ "

وكذلك تعرض الأخ العقيد لهذه القضية في مؤتمر دول عدم الانحياز، الذي عقد بكولومبو—
اغسطس ١٩٧٦ وأقتبس :

” ان الجماهيرية العربية الليبية، من بين الدول التي تضررت ضررا بالغا من جراء عهد الاستعمار، وهي الآن تتقدم الى المحافل الدولية لتحمل الدول الاستعمارية مسؤولية ما اقترفته من جريمة في حق هذا الشعب ، وفي حق غيره من شعوب العالم الثالث التي استعبدت . ولا بد وأن هذه الفكرة ستنال تأييد الشعوب ، التي ناقت مرارة الاستعمار ، والتي لا زالت تدفع ثمن تلك الجريمة التي ترتب عليها افساد في الأخلال الدولية، حيث أبيضت سرقة دولية للمخطوطات والآثار، ونهب تلك الشعوب التي استعمرت ولا زالت متاحف دول الاستعمار ومكتباتها شاهدا ما ديا على هذه السرقة الدولية الكبرى ومن حقنا الآن أن نقاضي السارق ، وان هذا له فائدة ، وهو أن هذه الجريمة الدولية لن تتكرر في المستقبل، عندما يكون هناك حساب وعتاب من المجموعة الدولية ضد هذه الفعلة ، وحتى لا يتجرأ المستعمر على نهب التراث ، وتخريبه ، وطمس تاريخه ، وسرقة مخطوطاته وآثاره ، ويعرف أن المجموعة الدولية واعية لمثل هذه السرقة وسوف نحاسبه عليها .”

وفي هذا المضمار تقدمت الجماهيرية العربية الليبية الى مؤتمر دول وحكومات عدم الانحياز، الذي انعقد في كولومبو، بمشروع قرار أكد على قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن هذه القضية ، وطالب جميع الدول التي بحوزتها الآثار الفنية أن تعمل على صيانتها ، والحفاظ عليها ، والاسراع باعادتها الى بلدانها الأصلية، لأن ذلك من شأنه أن يدعم العلاقات الدولية . ويدعو القرار أيضا لجنة الخبراء المعنية ، من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمكلفة ، باعادة الآثار الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها ، والى الاسراع في اتخاذ تدابير مدروسة لا عادة الآثار الفنية لأصحابها الحقيقيين .

اطلع وفد بلادى على تقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة A/32/203 ، الذي أوضح أن هناك بعض الدول المهمة والتي أبدت بعض الايجابيات بشأن هذه القضية ، وان أطلنا كبير في أن تتوصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، في دورتها القادمة ، الى تكوين لجنة مشتركة بين الحكومات تتولى مهمة ايجاد الطرق والوسائل لتسهيل المفاوضات الثنائية، من أجل اعادة الممتلكات الثقافية الى البلدان التي جردت منها ، نتيجة للاحتلال الاستعماري . ولا شك أن هذا سيساهم مساهمة عظيمة في المحافظة ومراعاة حقوق الانسان وكرامته وقيمه .

السيد كان (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣

وامام هذه الجمعية الموقرة ، اعلن الرئيس موبوتو سييسي سيكو :

” من بين المتطلبات المتخلفة وخاصة الدول التي كانت مستعمرة ، هناك مجال

هام جدا ، يتعلق بالتراث الثقافي لبلادنا . وخلال الفترة الاستعمارية فلقد عانينا ليس

فقط من الاستعمار ، والاستعباد ، والاستغلال الاقتصادي ، بل ايضا من النهب المنظم

لجميع تراثنا الثقافي ” . (A/PV.2140, p. 73)

ومنذ هذا التاريخ فان الجمعية العامة قد قررت ان تبدأ بأعمال تهدف الى اعادة الاعمال

الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها وقد تم اقرار عدة قرارات منذ ١٤ كانون الاول / ديسمبر

١٩٧٣ تدعو كلها جميع الاعضاء الى التعاون الكامل من اجل تسهيل تنفيذ القرارات والتوصيات

التي تبنتها الجمعية العامة .

ان وفد بلادى منذ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ قد أيد تأييدا تاما كل مشروعات

القرارات التي قدمت الى الجمعية العامة . ان هذا التأييد ينبع من القرار الهام الذى اتخذه

حزبنا ، حزب الشعب الموريتاني في اليوم التالي للحصول على الاستقلال . ان شعبنا ان يدرك

ان الاستقلال السياسي لا يمكن ان يكون هدفا في حد ذاته قد اتخذ قرارات اساسية وهي : اولا ،

تنفيذ سياسة استقلالية من الناحية الثقافية . وثانيا ، تنفيذ سياسة استقلالية مستقلة . وثالثا ،

تنفيذ سياسة اجتماعية مستقلة .

ومن السهل ان نتفهم من ترتيب هذه المطالب التي ذكرتها ان الاولوية الثقافية هي الاله

لأنها تشكل اساس كل ادراك شعبي لهذه القضية وتعبير أصيل للنية والرغبة في الاستقلال الوطني ،

لذلك فان اعادة الاعمال الفنية تشكل شرطا مسبقا في كل سياسة ثقافية استقلالية في الدول المتخلفة .

وفي الدول النامية لان هذه الاعمال الفنية تشكل اساس التراث الثقافي لشعبنا .

ان وفد بلادى لا يمكنه الا ان يؤيد من جديد مشروع القرار المعروض علينا والوارد في

الوثيقة (A/32/L.13/Rev.2) والذى قد شارك في اعداده . ونأمل ان جميع الوفود الموجودة هنا

سوف تؤيد هذا القرار وسوف تساعد الجمعية العامة للامم المتحدة في تنفيذ مضمونه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ليس هناك من يريد التحدث بشأن البند ٢٦ من

جدول الاعمال .

وأود أن أعلن الجمعية أن هناك خطأ بسيطاً في الترجمة الانكليزية للنص الفرنسي من مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/32/L.18/Rev.2) . ففي بداية الفقرة التنفيذية ٤ من النص الانكليزي يجب أن تقرأ "تقرر ان تبقي المسألة قيد النظر" .
وقبل ان يتم التصويت ، أود أن اخطر الجمعية أن نيجيريا وتونس قررت الاشتراك في تقديم مشروع القرار .

والان تصوت الجمعية على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.18/Rev.2 .
ووفق على مشروع القرار بأغلبية ١٠٥ صوتاً ، مقابل لا شيء وامتناع ١٢ عن التصويت (قرار

رقم ١٨ دورة ٣٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو ممثل بلجيكا الذي يرغب في شرح تصويته

بعد التصويت .

السيد فان كوينول (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : باسم دول المجموعة الأوروبية

يود وفد بلادي ان يذكر اننا نشارك واضعي مشروع القرار A/32/L.18/Rev.2 - والخاص باعادة الاعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها - في تطلعاتهم المشروعة . الا ان التسعة لم تكن في موقف يمكنها من التصويت لصالح هذا المشروع لاسباب قانونية ، خاصة ان بعض الدول الاعضاء لم تصدق على اتفاقية اليونسكو الصادرة في ١٩٧٠ لأنها تثير بعض الصعوبات بالنسبة لها . ولهذا السبب فقد امتنعنا عن التصويت على المشروع . كذلك فاننا نلاحظ ان مشروع القرار يطالب باستمرار دراسة هذا الموضوع في الدورة القادمة للجمعية العامة . ولقد كنا نفضل ان هذه المسألة التي درستها اليونسكو على نحو عميق ، تتم مواصلة دراستها في اليونسكو بدلا من الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وأود أن أضيف باسم بلجيكا التي سوت هذه المسألة عن طريق ترتيبات ثنائية مع زائير،

انه يطيب لي أن أشكر السيد الممثل الدائم لرواندا لكلمته الطيبة التي وجهها لبلادي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهت الجمعية الان من نظر البند ٢٦ من

جدول الاعمال .

مواصلة نظر البند ٢٩ من جدول الاعمالالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية(أ) تقرير الامين العام (A/32/207)(ب) مشروع قرار (A/32/L.19) .

السيد كلارك (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلاى يحس بحـرج ان يلاحظ ان مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والوارد في الوثيقة (A/32/L.19) قد عرض بدون ان يرد اسم نيجيريا ضمن مقدميه . واعتقد ان هذا ينطبق على عدد من الدول الافريقية الاشقاء . انه امر منطقي ان نلح على تصحيح الوضع حتى نتحاشى اى سوء فهم . ان وفد بلاى قد ساهم على نحو فعال في كافة المراحل الخاصة باعداد مشروع القرار . ونحن نوافق عليه ونؤيده .

كما اننا فخورون بعضوية منظمة الوحدة الافريقية ونؤيد اغراضها وأهدافها كل التأييد ، وليس هناك داع لأن نكرر القول بأننا نؤمن بالتعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وقد نادينا بذلك في الماضي ، وننادى به الآن وسوف نظل نفعل ذلك .

ومن هنا فانه يرضينا ويريحنا ان نعلن من على هذه المنصة ان نيجيريا قد قررت الاشتراك في مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل الشروع في التصويت أود أن أعلن بأن الدول

التالية قررت أن تصبح مشتركة في مشروع القرار A/32/L.19 وهي أنغولا ، غابون ، نيجيريا ، السودان ، تونس ، اوغندا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة .

وسوف نتخذ الآن قرارا بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/32/L.19 . وفي الدورة الحادية والثلاثين تمت الموافقة دون تصويت على مشروع قرار مماثل ، فاذا لم يكن هناك طلب لاجراء تصويت ، فهل لي ان اعتبر أن الجمعية العامة اعتمدت مشروع القرار هذا ؟
اعتمد مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نذر البند ٢٩ من جدول

الاعمال . وانني أود ان اذكر المندوبين بأنه في يوم الاثنين ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ستبدأ الجمعية العامة في دراسة البند ٢٧ من جدول الأعمال والمعنون "سياسة الفصل العنصرى الـتي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " وأود أن أطلب من السادة المندوبين الذين يرغبون في التقدم بمشروعات قرارات حول هذا البند أن يقوموا بذلك في أسرع فرصة ممكنة .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥